والا فسنة بيضا كما في حر وغيره عند الناصوريهي فسخة
وان ظهر حمل ولم يتبعه اعتوت ولو لم تعلم خلوه اما ان تعاه
ثم استبرأها بالوضع وعلم من تاخر حيضها الغير رضاع
كرضع ولزمه اي الساخط نفقة ولم يمكن توبيخه لنفقة الشهر
يستبرأ وهل من يوم الطلاق وهو ماشي المدونة وغيرها
كما في ب او ارتفاع الحيض خلافا لم عرفة كاياسة الكبر
والبدلة خلية والصغيرة المطيقة بثلاثة اشهر
والعبرة بالهلال الا ان ينقص فبالعدد ثلاثين ولو كان
الناكر بشرا وعشرين خلافا لرمضان لنفسه وفي يوم
سبق بحرة فاعل الطلاق وان حاضت الرقيقة قبل
المرة الثانية الحيض او تمام سنة بيضا غير ملوثة
بالدم ووجب استبرا ان وطئت بزنى او شبهة او
اوفاد غاصب او سيد ولو قالت لم يقعا وهو اي الاستبرا
في الحرة كعدتها الا لنفي الولد وحد الرق والردة كحيضة
وهل كذلك الامة استبرأها كعدتها وبشاهيها
او حيضة مطلقا طريقتان كما في حر ولا عدة فيه
ولا يسقط الزوج بتغير ظاهرة الحمل منه قبل ولادتها
لانه قد ينفش فتخالط المياه وفي وجوبه بموت
المجبوب ولو اجاز الرق او فسخ وارادا استئنافا نانيا

خلاف

خلاف في عد توجيه الوجوب وفي رد بن وحش توجيه
عدمه واعتوت يظهر الطلاق وان لحظة فتحل بأول
الحيضة الثالثة وان طلقت بحيض او نفاس فبأول
الرابعة وندب مكثها حتى يوقن بريء ما او بجفوفه حتى
يكون حيضا محتسبا في العدد على ما سبق ولا يجب حمله
ليبني في كلام التنهي على ظاهرها من الندب فيوافق
ابن القاسم تأويل الاكثر فان بادرة بالعقد فالخطع
فمشكوكة في العدة وان حاضت الصغيرة في عدتها
انتقلت للقرء وان انت بعدها اي العدة بيوم لم يرد
على اقصى الحمل من وطء الاول ولم يبلغه الدم من الثاني
لحق بالاول الا ان ينفيه بلعان فان زاد لم يلحق بواحد
منهما وحرمت فيها ولو بشهر واستبعده القابسي
وان ارتابت بحمل فاقصاه وهل اربع او خمس خلاف الخ
ان تتزوج بعد الريبة فحق تزول كما لو مات ولها ان مات
قبله بيوم وعدة الحامل من طلاق او وفاة وضع
حملها كله اي ما حملته ولو بقايا ما خرج فتخرج به من
العدة ولو ما اجتمعا الا ان ينتفي عنه بلعان فلا
يرثه ومن عدة غيرها طلاقا ووفاة والساق في ذي
عدة اما التي فوضعه استبرأ وقطعا في الاول تحب

Copyright Qatar Foundation University